إسرائيل والأراضي المحتلة: منظمة العفو الدولية تصدر تقريراً عن الانتفاضة، وتدعو إلى الاهتمام بحقوق الإنسان في سياق الجهود الدبلوماسية الجديدة

بينما تتكثف الجهود الدبلوماسية الدولية بشأن الأزمة في إسرائيل والأراضي المحتلة، يستمر عدد الضحايا في التزايد، حيث لقي نحو NRM فلسطينياً مصرعهم في غضون الشهرين الماضيين. كما تزايد المعدل الأسبوعي للقتلى الفلسطينيين بما يفوق الضعف منذ NN سبتمبر/أيلول OMMN. وقُتل NV مدنياً إسرائيلياً على الأقل خلال نفس الفترة.

وقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً جديداً بعنوان نفوس محطمة: مضي عام على الانتفاضة، تناولت فيه أحداث عامٍ من الانتفاضة الفلسطينية على ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتي ينبغي أن تحكم أفعال من بيدهم مقاليد الحكم. ويصف التقرير أعمال القتل دون وجه حق، على أيدي القوات الإسرائيلية والجماعات المسلحة الفلسطينية، وكذلك حالات التعذيب والمحاكمات الجائرة وهدم المنازل وإغلاق الطرق. ويعرب التقرير عن أسفه للمواقف السائدة داخل إسرائيل والمجتمع الدولي، والتي تقبل بوضعٍ لا يمكن تحمله.

وفي معرض التنويه بجهود الصحفيين والمنظمات غير الحكومية، يقول التقرير الذي يقع في VU صفحة: "لقد أجرت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية والدولية تحقيقاتٍ في أعمال القتل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، التي كان يتعين على السلطات أن تحقق فيها. ولم يتردد أعضاء هذه المنظمات في التواجد عند نقاط التفتيش والمنازل المهددة بالقصف، وهي المواقع التي كان ينبغي على المجتمع الدولي أن يُرسل إليها مراقبين لحقوق الإنسان منذ زمنٍ طويل".

ويعرب التقرير عن إدانته للحكومة الإسرائيلية، التي ردت على الانتفاضة بقتل الفلسطينيين وقصف المدن والبلدات الفلسطينية. وفيما يمثل انتهاكاً صارخاً للحق في الحياة، تواصل إسرائيل سياسة الاغتيال المتعمدة للفلسطينيين الذين تقول إنهم كانوا يخططون لتنفيذ هجماتٍ على إسرائيليين. وقدم أُعدم خارج نطاق القضاء ما يزيد عن QM فلسطينياً في هجماتٍ أدت في الوقت نفسه إلى مصرع نحو OM ممن تصادف وجودهم في مواقع الهجمات.

وقد دأبت قوات الجيش الإسرائيلي على القول بأن من قُتلوا هم "إرهابيون"، ولكن عدداً من الصحفيين وممثلي منظمات حقوق الإنسان، مثل هؤلاء الذين حققوا في هجوم الجيش الإسرائيلي على بلدة بيت ريما حيث قُتل خمسة فلسطينيين وهُدمت ثلاث منازل يوم OQ أكتوبر/تشرين الأول OMMN، يقولون إنه في كثيرٍ من أعمال القتل لم يكن هناك أي حوادث إطلاق نارٍ من جانب الفلسطينيين على القوات الإسرائيلية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أقدمت السلطات الإسرائيلية خلال العام الماضي على عزل جميع القرى والبلدات الفلسطينية تقريباً عن العالم الخارجي. كما دُمرت مئات المنازل الفلسطينية ومُنع الفلسطينيون من التنقل على طرقٍ بعينها في الأراضي المحتلة. وهكذا، فقد تعرض جميع الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الخاضعة للاحتلال العسكري الإسرائيلي، والذين يُقدر عددهم بما يزيد عن ثلاثة ملايين، للعقاب الجماعي.

كما يعبّر تقرير منظمة العفو الدولية عن إدانته للجماعات المسلحة الفلسطينية التي أطلقت النار عمداً على مناطق سكنية وسياراتٍ تحمل لوحاتٍ إسرائيلية، وفجرت قنابل مستهدفةً المدنيين في بعض المراكز التجارية والمطاعم.

وكان من بين القتلى والمصابين عددٌ كبيرٌ من الأطفال، حيث قُتل ما يزيد عن NSM طفلاً فلسطينياً وما لا يقل عن PO طفلاً إسرائيلياً.

ويرى التقرير أنه نظراً لتقاعس السلطات الإسرائيلية عن التحقيق في كلٍ من حوادث القتل، فقد أصبح هناك "قبول للقتل دون وجه حق وحصانة من العقاب والمساءلة يتمتع بها من يستخدمون القوة دون وجه حق". وفي الوقت نفسه، تقاعست السلطة الفلسطينية أيضاً عن التحقيق في كلٍ من حالات الوفيات، وعن القبض على من ارتكبوا أعمال قتلٍ دون وجه حق.

ويمضي التقرير قائلاً: "إن هذا التقاعس عن إجراء التحقيقات، وهذا الاندفاع إلى التعامل بمنطق الحرب مع وضعٍ كان يتعين التخفيف من حدته باستخدام المعايير الشرطية، فضلاً عن أعمال القتل المتعمد التي ارتكبها الطرفان، كل هذا يمثل استخفافاً مروعاً بقيمة الحياة الإنسانية".

ونظراً لقيام الجيش الإسرائيلي بإغلاق القرى والبلدات الفلسطينية، لم يعد هناك سوى قلة قليلة لا تكاد تُذكر من الأشخاص الذين يمكنهم التنقل من مكانٍ لآخر للتحقيق في ملابسات قتل الضحايا. إذ يُحظر على الفلسطينيين التنقل على الطرق الرئيسية في الضفة الغربية، كما يواجه الإسرائيليو SMS? خطر القتل التعسفي على أيدي الجماعات المسلحة الفلسطينية.

ويؤكد التقرير أن المجتمع الدولي "قد أصدر بصورةٍ متزايدة تصريحاتٍ قوية، ولكنه تقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احترام معايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب إسرائيل والفلسطينيين".

وتختتم منظمة العفو الدولية تقريرها قائلة: "يبدو أن حقوق الإنسان تحتل مرتبةً متدنيةً في قائمة الأولويات الدولية، في وقتٍ كان

ينبغي فيه أن تستعيد مكان الصدارة إذا ما أُريد لأية عملية مفاوضات أن تحقق نتائج راسخة. ومن شأن تواجد مراقبين دوليين أن يساعد إلى حدٍ كبير على التخفيف من حدة الوضع وتوفير قدرٍ أكبرٍ من الحماية للفلسطينيين والإسرائيليين. وينبغي إيفاد هؤلاء المراقبين دون مزيد من التأخير"